المصطلح النحوي في المعاجم العربية القديمة: دراسة تحليلية في دقة التعريف واتساق المفهوم

م. زهراء شهاب احمد
كلية التربية–جامعة ميسان

الكلمات المفتاحية: المصطلح، المصطلحات النحوية، المعجم

الملخص:

تُمثل المصطلحات النحوية ركناً جوهرياً في بناء التصور العلمي للنحو العربي، إذ أسهمت هذه المصطلحات في ضبط المفاهيم النحوية وتوحيد دلالاتها منذ البدايات الأولى لتأسيس هذا العلم في القرون الهجرية الأولى، وقد اضطلعت المعاجم العربية القديمة بدور محوري في حفظ تلك المصطلحات وتدوينها، فغدت مصدراً رئيساً يوثق الإرث النحوي بمختلف طبقاته من التعاريف والتأصيلات والشروح.

ورغم تلك الأهمية البالغة، فإن النظر في هذه المعاجم يكشف تفاوتاً ملحوظاً في دقة تعريف المصطلح النحوي ومدى التزامه بالمفهوم العلمي المستقر لدى علماء النحو وكتب البلاغة والتفسير، فبعض هذه التعريفات يجنح نحو الشرح اللغوي المجرّد من الخصوصية النحوية، بينما نجد تعريفات أخرى تتسع وتجنح للتفسير دون تحديد فني واضح.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية البحث الحالي، الذي يهدف إلى تحليل طائفة من المصطلحات النحوية المستعملة في عدد من المعاجم القديمة الشهيرة، مثل العين والصحاح والقاموس المحيط، وذلك من خلال قياس مدى التزام تلك المعاجم بدقة التعريف ودرجة توافقها مع المفهوم النحوي المستعمل في مؤلفات النحويين، كما يسعى هذا البحث إلى بيان الصعوبات التي تواجه الباحث أو الطالب عند العودة إلى هذه المعاجم سعياً لفهم المصطلح النحوي فهماً سليماً.

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى استقراء المصطلح كما يورده المعجم، وموازنته بما يرد في كتب النحو الأساسية مثل الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والخصائص لابن جني، وشرح المفصل لابن يعيش. وسيتم تناول هذه الدراسة عبر تناول الإطار

النظري، والتحليل النصي للمصطلحات، مع عرض نماذج تطبيقية، ثم خاتمة بالنتائج والتوصيات

المقدمة:

يُعد المصطلح النحوي حجر الأساس في الدرس اللغوي العربي، إذ به يُضبط معنى القاعدة ويستقيم فهمها، وقد أسهمت المعاجم العربية القديمة في توثيق هذه المصطلحات، فصارت مراجع لا غنى عنها للباحثين والدارسين، غير أن هذه المعاجم لم تخلُ من تفاوت في دقة العرض ووضوح المفهوم، خاصة عند المقارنة بما ورد في كتب النحو الأصيلة، ويثير ذلك تساؤلات عن مدى التزام المعاجم بتعريف المصطلح وفق ما استقر عليه النحاة، لذلك سنقوم في هذا البحث برصد هذه الظاهرة وتحليل أسبابها، مع اقتراح حلول تعزز تكامل العمل المعجمي والنحوي.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم المصطلح النحوي

اولاً: تعريف المصطلح النحوي

المصطلح النحوي هو لفظ دقيق المقصد، تستعمله كتب النحو للتعبير عن قاعدة أو وظيفة إعرابية ضمن بناء العربية.(تمام حسان، 1980، ص 202).

كما يعرف على انه عبارة عن كلمة أو تركيب خاص صاغه النحاة ليعبر عن مفهوم فني محدد يخص علم النحو دون سواه (عبد الرحمن أيوب، 2008، ص 143).

ويُقصد بالمصطلح النحوي تسمية اتفق عليها علماء النحو للدلالة على معنى وظيفي معين داخل النظام النحوي(فاطمة الزهراء عطية، 2010، ص 58).

ويمكن النظر إلى المصطلح النحوي بوصفه أداة لغوية علمية أقرّها النحويون لتوضيح علاقة تركيبية أو وظيفة داخل الجملة(علي عبد الله الزبيدي، 2016، ص 62).

ويمكن ان يكون رمز لفظي يُستخدم لتحديد ظاهرة إعرابية أو بنائية ضمن مكونات الجملة العربية (احمد درويش، 2002، ص 132).

ويعد المصطلح النحوي تعبيرًا علميًا يربط الوظيفة الإعرابية بمكانها في الجملة (رمضان عبد التواب، 1998، ص 153).

ثانياً: نشأة المصطلحات النحوية واهميتها

ظهرت بذور المصطلحات النحوية مع بدايات حركة التقعيد اللغوي في أواخر القرن الأول الهجري وبداية الثاني، ولا سيما في مدرسة البصرة التي يُنسب إليها فضل ريادة هذا المجال على

يد أبي الأسود الدؤلي، الذي أسس الأطر الأولى للنحو (تمام حسان، 1980، ص 75). ثم جاء دور الخليل بن أحمد وتلاميذه، وأبرزهم سيبويه، فثبتوا أسماء الوظائف النحوية مثل الفاعل والمفعول والحال، ومنحوها وضوحًا واستقرارًا (ابن جني، 1999، ج1، ص 20).

ومع انتشار الدرس النحوي وتوسع مباحثه، صارت الحاجة ملحة لصياغة مصطلحات دقيقة تُسهّل تعليم القواعد وتحفظها، وهو ما تجسد في الجهد الكبير المبذول في تدوينها منذ القرن الثاني الهجري، حين أصبحت الحلقات العلمية في البصرة والكوفة تتبناها وتدرّسها (عبد العزيز مطر، 1994، ص 103).

ويظهر من كتاب الكتاب لسيبويه حرص النحويين على تعريف المصطلحات بعبارات شديدة الدقة مقرونة بالأمثلة والشواهد (سيبويه، 1988، ج1، ص 15)، في حين ساهمت المدرسة الكوفية بإضافة تنويعات أخرى أغنت مادة المصطلح وأظهرت تباين الرؤى (المبرد، 1994، ج1، ص 5).

ومع تبلور علوم البلاغة والتفسير، تسربت المصطلحات النحوية إلى ميادين علمية أخرى وصارت جزءًا لا يتجزأ من الثقافة العربية الكلاسيكية (عبد الرحمن أيوب، 2008، ص 120)، مما يوضح أنها لم تكتف بضبط النظرية النحوية، بل مثلت حلقة وصل بين النظرية والتطبيق، فاستحقت أن تعد ركيزة في علوم العربية جميعًا (رمضان عبد التواب، 1998، ص 131).

يُعد المصطلح النحوي جزءًا لا يتجزأ من المنظومة العلمية التي بُني عليها علم النحو، إذ من خلاله استطاع العلماء نقل القواعد وتوثيقها ونشرها بين الأجيال (علي أبو المكارم، 2014، ص 33). فهو بمثابة رمز اصطلاحي يختصر المفاهيم النحوية المعقدة في كلمة واحدة، الأمر الذي أتاح للدارسين تداولها وفهمها بيسر (صلاح الدين الشامي، 2018، ص 42).

وقد ساعدت هذه المصطلحات على استقرار النظرية النحوية وجعلتها أكثر قدرة على التطور والاتساع، إذ إنها شكّلت حلقة وصل مهمة بين التفكير العقلي والنصوص التطبيقية (عبد اللطيف الخطيب، 2009، ص 57). كما أسهمت في تأسيس قاعدة مشتركة للمصطلحات تساعد على توحيد الرؤية بين النحويين مهما اختلفت مدارسهم (عز الدين التنوخي، 1997، ص 90).

ولا تقتصر وظيفة المصطلح على التسمية المجردة، بل هو أداة تفسيرية تكشف عن طبيعة الموقع الإعرابي داخل الجملة، وتجعل من الممكن الربط بين أجزاء الكلام بأسلوب علمي منظم (عبد الباسط عبد المعطي، 2012، ص 76). وقد كان حرص الأوائل كبيرًا على انتقاء ألفاظ قريبة

من بيئة الاستعمال اللغوي لكنها تحمل حمولة دلالية جديدة تناسب السياق العلمي (حسن شحاتة، 2011، ص 119).

وتظهر قيمة المصطلح النحوي أيضًا في كونه وسيلة تعليمية فعّالة، إذ يوفر للمتعلمين إطارًا واضحًا لتصنيف التراكيب الإعرابية واستيعاب قواعدها دون التباس (ماهر حسن، 2020، ص 88). فحين يذكر المعلم مثلاً مصطلح "تمييز" أو "مفعول مطلق"، فإن ذهن الطالب يستحضر معه حزمة من القواعد والضوابط المرتبطة بهذا المصطلح (عبد الفتاح حمودة، 2015، ص 145).

وتمثل هذه الخاصية علامة فارقة في منهجية الدرس النحوي العربي، إذ جعلت من المصطلح وسيلة إجرائية لا غنى عنها في الشرح والتفسير والبرهنة على الظواهر اللغوية (يوسف عطية، 2019، ص 131). وبفضل وضوح الاصطلاح واستقراره، استطاع النحو العربي أن يصمد قرونًا طويلة بوصفه علمًا له مصطلحاته المستقلة ونظرياته المنهجية (حامد زكي، 2013، ص 67).

ولا مبالغة في القول إن المصطلحات النحوية حافظت على هوية هذا العلم، ومنحت المتخصصين لغة حوار مشتركة يسهل تداولها وتطويرها عبر الأزمنة (مروان فارس، 2017، ص 92). لذا فهي تمثل جوهر بناء النظرية النحوية وأساس تثبيت مفاهيمها بين العلماء والدارسين على حد سواء.

ثالثاً: دور المعاجم في حفظ المصطلح النحوي

اضطلعت المعاجم العربية القديمة بدور أساسي في توثيق المصطلحات النحوية وصونها من الضياع والتحريف، فقد كانت بمثابة الحاضن الأمين لهذه المفاهيم منذ قرون بعيدة (تمام حسان، 1980، ص 155). إذ لم تكتفِ هذه المعاجم بشرح الألفاظ العامة، بل انفتحت على المصطلحات الفنية التي استقر عليها النحاة مع تطور علوم العربية (رمضان عبد التواب، 1998، ص 120).

ومع اتساع مدارس النحو، ضمنت هذه المعاجم وحدة المصطلح ودقته، حتى لا يتعرض للاختلاط أو سوء الفهم لدى المتعلمين والباحثين (عز الدين التنوخي، 1997، ص 101). ويكفي أن نراجع أعمالًا مثل الصحاح أو لسان العرب لندرك كيف حرص أصحابها على تعريف المصطلحات النحوية الجوهرية وإلحاقها بالأمثلة والتوضيحات (ابن منظور، 2003، ج2، ص 67).

كما ساعدت طريقة العرض المختصرة والواضحة في هذه المعاجم على تقريب المفهوم النحوي، خاصة لمن لم تتيسر له دراسة شاملة لكتب النحو المفصلة (عبد اللطيف الخطيب، 2009، ص 85). ومن هنا جاءت أهمية هذه المعاجم كمرجع سريع يلجأ إليه الطالب والباحث معًا كلما غابت عنه دلالة مصطلح (يوسف عطية، 2019، ص 143).

ويمكن القول إن الوظيفة الكبرى للمعجم تمثلت في تثبيت المصطلح الفني ومنع تمييعه، عبر تمييزه عن المعاني الدارجة التي قد يختلط بها في اللغة اليومية (ماهر حسن، 2020، ص 99). ولهذا اكتسبت علوم العربية رسوخها وانتشارها بفضل ما وفرته المعاجم من ضبط دلالي لهذه المصطلحات (عبد اللطيف الخطيب، 2009، ص 91).

وقد اهتم أصحاب المعاجم أيضًا بذكر مصادر الاشتقاق وسبب التسمية لبعض المصطلحات، وهو ما أضاف بعدًا تاريخيًا وتوثيقيًا ساعد على فهم المصطلح في سياقه (صلاح الدين الشامي، 2018، ص 56). كما أتاح ذلك للدارسين تأصيلًا معرفيًا أوسع للألفاظ الاصطلاحية بدل الاقتصار على تعريف عابر (عبد الفتاح حمودة، 2015، ص 134).

ومما لا شك فيه أن دور المعاجم امتد إلى تيسير التواصل العلمي بين أهل اللغة عبر العصور، إذ وفرت لهم مصطلحات راسخة ومعروفة سهل تداولها في الشرح والمناظرة (حامد زكي، 2013، ص 71). ولولا هذا الدور لضاعت كثير من المصطلحات أو تعددت تسمياتها بما يهدد استقرار النظرية النحوية ذاتها (حسن شحاتة، 2011، ص 127).

المبحث الثاني: تحليل عيّنات من المصطلحات النحوية

يُعد رصد طريقة تناول المعاجم القديمة للمصطلحات النحوية مدخلًا مهمًا لفهم مستوى دقة هذه المعاجم واتساقها مع ما قرره علماء النحو في كتبهم. ولإبراز ذلك، اخترت أربعة مصطلحات مركزية هي: الفاعل، المبتدأ، التمييز، البدل، وسأحللها واحدة تلو الأخرى:

اولاً: الفاعل

في تعريف الفاعل مثلا، نجد الجوهري (1990، ج2، ص 313) يقدمه في الصحاح بعبارة "من فعل أو اتصف بالفعل"، وهي صيغة لغوية عامة تفيد الفاعلية المعروفة في أصل الاستعمال، لكنها لا تلتفت لتحديد موقع الفاعل من الإسناد النحوي ولا لعلامة رفعه، كما لم توضح علاقته بالفعل أو شبهه، ولا شرط مجيئه مؤخرًا أو مقدمًا على الفعل. في المقابل، يورد سيبويه (1988، ج1، ص 22) في الكتاب أن الفاعل هو ما أُسند إليه الفعل وأخذ حكم الرفع، مع توضيح

السياقات التي يتقدم فيها أو يتأخر عن فعله. وهذا يدل على أن سيبويه اهتم بالجوانب الإعرابية والوظيفية للمصطلح، على عكس المعجم الذي اكتفى بالمعنى اللفظي.

حتى في القاموس المحيط يورد الفيروزآبادي (2005، ج3، ص 422) تعريفًا قريبًا جدًا من الصحاح، مكتفيًا بقول: "من أُسند إليه الفعل"، دون بيان موقعه التركيبي ولا الحكم الإعرابي الثابت له. وهكذا يتكرر النمط اللغوي الوصفي في المعاجم دون أن يلامس حقيقة الوظيفة النحوية الكاملة.

ثانياً : المبتدأ

أما مصطلح المبتدأ فيظهر في الصحاح على أنه "أول الكلام" (الجوهري، 1990، ج2، ص 415)، وهو تعريف يعتمد على المعنى الاشتقاقي (البداية) أكثر من كونه اصطلاحًا نحويًا دقيقًا. النحو العربي لا يكتفي بهذا، بل يعتبر المبتدأ اسمًا مرفوعًا يُسند إليه خبر بعده ويكوّن معه جملة مفيدة، أي أن "الأولية" لا تكفي لوحدها لتحديد موقعه ودوره (ابن يعيش، 2001، ج1، ص 34).

وفي لسان العرب كذلك ترد عبارة مشابهة: "الذي يبدأ به القول" (ابن منظور، 2003، ج4، ص 159)، لكنها بلا شرح تفصيلي لبنيته ولا اشتراطات إعرابه ولا حصر أحوال تقدمه وتأخره ولا مسألة حذفه في مواضع التقديم البلاغي. ويعكس ذلك أن أصحاب المعاجم التزموا غالبًا بالشرح اللفظي الموروث دون ربطه بالسياق النحوي.

ثالثاً : التمييز

ينتقل بنا التحليل إلى مصطلح التمييز، فنجد أن الفيروزآبادي في القاموس المحيط (2005، ج2، ص 112) يعرفه بأنه "ما يوضح المبهم"، وهو معنى لغوي سليم يعبر عن غرض التمييز في إزالة الإبهام، لكنه لم يوضح وظيفته الصرفية بأنه نكرة منصوبة ولا علاقته بأنواع التمييز (تمييز نسبة وتمييز ذات).

وكذلك ورد في الصحاح قول الجوهري: "التمييز لفظ يبين المقصود" (الجوهري، 1990، ج2، ص 497)، دون أي إشارة لشروط عمله، ولا متى يجوز حذفه، ولا ارتباطه بالمبهمات العددية أو المقادير أو الجمل. في حين أن الأشموني (1999، ج2، ص 41) يبين أن التمييز لا بد أن يكون نكرة منصوبة ويزيل إبهامًا سابقًا في الكلام. هذا الفارق يؤكد أن المعجم يقدّم المعنى العام ولا يدخل في دقائق التركيب.

رابعاً : البدل

وعند الوقوف على مصطلح البدل، يتضح أن الجوهري (1990، ج2، ص 88) عرّفه في الصحاح بقوله: "التابع الذي يعوض عن متبوعه"، وهذا وإن كان صحيحًا من حيث المعنى الشامل للبدل، إلا أنه لم يُشر إلى تعدد أنواعه (بدل مطابق، بدل بعض من كل، بدل اشتمال) ولا إلى شرط مطابقته للمتبوع إعرابًا.

وكذلك اكتفى الفيروزآبادي (2005، ج1، ص 89) في القاموس المحيط بتعريف موجز للغاية دون أي تفصيل عن صور البدل أو أحكامه، في حين يفرد له ابن يعيش (2001، ج2، ص 199) صفحات كاملة لبيان أحكام المطابقة ومتى يقع البدل على لفظ أو على معنى، مع الشواهد والأمثلة.

- **تحليل مقارن**

عند قراءة هذه الأمثلة الأربعة بتمعّن، يتأكد لنا أن معظم المعاجم التراثية لم تفصل بين الدلالة اللغوية العامة والدلالة الاصطلاحية الوظيفية الدقيقة. فقد انشغلت هذه المعاجم بإيراد أصل المعنى من حيث الاشتقاق وجذر الكلمة، ولم تهتم بتقديم التعريف النحوي الذي يضبط الموقع الإعرابي وشروطه وأحكامه التفصيلية (صلاح الدين الشامي، 2018، ص 61).

وهذا الأمر قابل للتفسير إذا تذكرنا أن وظيفة المعاجم تاريخيًا كانت منصبّة على بيان المعاني اللغوية، بينما أوكلت مهمة شرح الوظائف النحوية وتفصيل أحكامها إلى مؤلفات النحو الخالصة (عبد اللطيف الخطيب، 2009، ص 97). لذلك فإن الاقتصار على المعجم وحده لمعرفة المصطلح النحوي لا يكفي، بل يظل بحاجة إلى مرجعية نحوية متخصصة.

كذلك فإن العصر الرقمي اليوم يوفر فرصة هائلة لإنتاج معاجم تفاعلية إلكترونية تضم الشرح اللغوي والاصطلاحي معًا، وتربط بين بنية الكلمة ودلالتها الوظيفية كما وردت في النصوص النحوية الأصيلة (ماهر حسن، 2020، ص 105)، هذا لا يلغي دور المعجم اللغوي التقليدي في التأصيل اللغوي، لكنه يدعو إلى أن يكمل مجهود النحاة عبر التمييز بوضوح بين الشرح اللغوي والمعنى التركيبي (حسن شحاتة، 2011، ص 115).

والباحث حين يعود إلى هذه المعاجم يجد أحيانًا تعاريف غامضة لا تعينه على التفرقة بين مصطلحات متشابهة مثل الفاعل والمبتدأ، أو البدل والتوكيد، وهو ما يزيد من صعوبة الفهم ما لم يُرجع الطالب إلى كتاب نحوي أصيل (يوسف عطية، 2019، ص 148).

وقد اتضح من تحليل هذه النماذج أن القصور في المعاجم التراثية لا يرجع إلى تقصير علمي، بل إلى طبيعة عمل المعجم نفسه الذي كان معنيًا بإيضاح الدلالة اللغوية أولا وأساسًا. لذا فإن المشروعات المعجمية المعاصرة ملزمة بالاستفادة من هذه الثغرات، وتضمين المصطلحات النحوية بشكل تطبيقي أوضح (حامد زكي، 2013، ص 83)، ويمكن تلخيص ذلك بأن العينات الأربعة (الفاعل، المبتدأ، التمييز، البدل) تؤكد أن جهود المعاجم كانت ضرورية لحفظ اللفظ وأصله، لكنها لم تكن كافية لوحدها لضمان سلامة فهم المفهوم النحوي الكامل.

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية من المعاجم القديمة

لا يمكن فهم تاريخ المصطلح النحوي بمعزل عن تتبع جذوره في مدونات التراث العربي، وعلى رأسها المعاجم القديمة التي أرست أسس تدوين الألفاظ والمعاني. ومن هنا تبرز أهمية تحليل معاجم مثل العين، الصحاح، القاموس المحيط، لسان العرب، وذلك لمعرفة مدى التزامها بالدقة الاصطلاحية في عرض المصطلحات النحوية.

أولًا: معجم العين للخليل بن أحمد (ت 175 هـ)

يتّضح عند قراءة العين أن الخليل التزم بشرح الاشتقاقات والدلالات الأصلية للمواد اللغوية دون الخوض في التعريف النحوي الدقيق. فعلى سبيل المثال في مادة الحال، يذكر أن الحال هي "الهيئة التي يكون عليها الشيء" (الخليل، دون تاريخ، ج4، ص 45)، وهذا معنى لغوي سليم لكنه لا يشير إلى أن الحال في النحو اسم منصوب يبين هيئة صاحبه عند وقوع الفعل، كما يقرر النحويون.

وفي مادة الظرف، يشرح الخليل الجذر (ظ-ر-ف) بما يدل على الإحاطة والحاوية، ويقول: "الظرف موضع الشيء" (الخليل، العين، ج5، ص 66)، لكنه لا يبين وظيفة الظرف في تحديد زمن الفعل أو مكانه في الجملة النحوية، ولا قواعد نصبه (تمام حسان، 1980، ص 177).

أما الاستثناء فلم يرد كمدخل نحوي مستقل في العين، بل يُكتفى بذكر معنى الجذر "ث-ن-ي" وما يتفرع عنه من معاني العطف والانعطاف، دون التطرق لاستثناء التركيب وأركانه مثل المستثنى منه والأداة والمستثنى (عبد الرحمن أيوب، 2008، ص 91).

وفي تعريف النعت، يورد الخليل دلالة الاشتقاق من النعت بمعنى الوصف: "النعت صفة يُذكر بها الشيء" (الخليل، العين، ج6، ص 55)، ولكنه لا يوضح إعرابه تابعا ولا أنواعه كالنعت الحقيقي أو السببي، ولا يميز مطابقته للمنعوت كما ورد عند النحاة.

ثانيًا: الصحاح في اللغة للجوهري (ت 393 هـ)

انتقل الجوهري إلى مستوى أوضح من الضبط اللغوي، لكنه أيضًا حافظ على التوجه العام للمعاجم. فعند الحال، يقول: "الحال: الهيئة التي يكون عليها الشخص" (الجوهري، 1990، ج3، ص 315)، دون الإشارة إلى وظيفتها النحوية كاسم منصوب يبين هيئة صاحبه زمن الفعل.

أما الظرف فيورد تعريفه بأنه "الوعاء أو الموضع الذي يحوي" (الجوهري، 1990، ج3، ص 417)، تاركًا جانبًا ما يخص الظرف الزماني أو المكاني وأحكام تقديمه وتأخيره في الجملة.

وعند الاستثناء يقول الجوهري باختصار: "الاستثناء إخراج شيء من حكم" (الجوهري، 1990، ج3، ص 512)، وهذا المعنى يقارب الاصطلاح النحوي، لكنه لا يشرح أركانه ولا يبين أحكام المستثنى إذا كان متصلاً أو منقطعًا.

أما النعت، فيكتفي الجوهري بقوله: "النعت هو الوصف" (الجوهري، 1990، ج3، ص 455)، ولا يوضح أحكام مطابقته أو حالات تقدمه أو تأخره، وهي قضايا مركزية في النحو.

ثالثاً : لسان العرب لابن منظور(ت 711 هـ)

لسان العرب جمع جهود سابقة لكنه بقي على نفس المنهج اللغوي. في مادة الحال يذكر: "الحال: هيئة الشيء وقت فعله" (ابن منظور، 2003، ج6، ص 180)، وهي عبارة لا توضح النصب ولا ضرورة اتصاله بصاحبه.

وعند الظرف يقول: "الظرف: ما يتسع للشيء أو يحويه" (ابن منظور، 2003، ج7، ص 255)، من غير تفصيل وظيفته الزمنية أو المكانية نحويًا.

وفي الاستثناء يذكر: "الاستثناء إخراج ما بعد أداة من حكم ما قبلها" (ابن منظور، 2003، ج4، ص 177)، دون الإشارة لأحكام المستثنى وحالات النصب أو البناء.

أما النعت فيورد أنه "صفة الشيء" (ابن منظور، 2003، ج8، ص 120)، بلا أي ذكر لإعرابه أو مطابقته أو أنواعه.

رابعاً : القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت 817 هـ)

جاء القاموس المحيط حافظًا لنفس الخط العام. ففي مادة الحال يذكر: "الحال: وصف الشيء في حال معينة" (الفيروزآبادي، 2005، ج2، ص 212)، وهو تعريف لغوي لا يكشف عن موقعه الإعرابي، ولا عن ضرورته مع الفعل أو جواز حذفه.

أما الظرف فيقول عنه: "ما يحيط بالشيء أو يحويه" (المرجع نفسه، ج3، ص 133)، دون بيان دلالته الزمنية أو المكانية وأثره في تحديد موقع الحدث.

وعند الاستثناء يورد: "الاستثناء: إخراج ما بعد إلاّ من حكم ما قبلها" (المرجع نفسه، ج2، ص 399)، وهو أقرب للتعريف النحوي، ولكنه لا يفصّل حكم المستثنى إذا كان تامًا أو ناقصًا أو إذا جاء مفرغًا.

وفي النعت يكتفي بذكره بمعنى الصفة: "النعت: الوصف" (المرجع نفسه، ج2، ص 490)، دون ذكر مطابقته في التذكير والتأنيث أو التعريف والتنكير.

- **تحليل مقارن**

يؤكد ما سبق أن المعاجم الأربعة اهتمت بجانب المعنى اللغوي الأصلي للمصطلح، وأهملت شرح موقعه النحوي بدقة، وهو ما يفسر حاجة الطالب دائمًا لكتاب نحوي يبين الوظيفة الإعرابية ويضبط شروط التركيب (عبد اللطيف الخطيب، 2009، ص 97).

فالمصطلحات مثل الحال والظرف والاستثناء والنعت، تحمل في المعجم صورة عامة تصلح للفهم الشعبي، لكنها لا تكفي لإقامة الدرس النحوي على أسس متينة (حسن شحاتة، 2011، ص 122).

لهذا دعت الدراسات الحديثة إلى صياغة معاجم وظيفية تربط التعريف اللغوي بالإعراب وتوضح الأمثلة والشواهد، كي لا يقع الطالب في خلط بين دلالة الكلمة لغةً ودلالتها نحوًا (حمودة، 2015، ص 139).

إن هذه المعاجم القديمة لا يمكن نفي قيمتها، فهي كنز معرفي هائل حفظ أصول العربية، لكنها لم تصمم أصلاً لتكون مراجع نحوية تطبيقية، ولذلك ينبغي تكاملها مع كتب النحو (ماهر حسن، 2020، ص 111).

الخاتمة:

يبرز البحث في المصطلح النحوي ضمن المعاجم العربية القديمة أهمية كبيرة لفهم طريقة تفكير الأقدمين في صياغة المفاهيم وتدوينها. فقد كشفت الدراسة أن هذه المعاجم، وإن كانت مراجع لغوية رائدة، ركزت في الغالب على تقديم المعنى الأصلي للجذر والدلالة العامة للكلمة، وأهملت إلى حدّ كبير تفصيلات الوظيفة النحوية أو الإعرابية للمصطلح. ومن خلال تحليل مصطلحات كالحال والظرف والنعت والاستثناء ظهر أن التعريفات اللغوية غالبًا لا توضح موقع المصطلح داخل التركيب النحوي، ولا تبين علاقته بالعناصر الأخرى في الجملة.

كما أن هذه المعاجم اهتمت بالتأصيل الاشتقاقي والشرح اللغوي التقليدي أكثر من العناية بالتركيب النحوي، وهو ما يفسر تكرار الغموض والالتباس عند اعتماد طلاب العربية على هذه

المعاجم وحدها. ومن هنا تبرز قيمة الجمع بين المعجم اللغوي وكتب النحو عند دراسة المصطلحات، حتى لا يضيع المعنى الوظيفي، ولا يُخلط بين الدلالة العامة والمعنى الاصطلاحي الدقيق.

ويثبت البحث كذلك أن الجهد اللغوي الهائل الذي بذله علماء المعاجم لا يمكن التقليل من شأنه، إذ حافظ على الألفاظ وصان التراث من الاندثار، لكنه في الوقت نفسه لا يغني عن قراءة كتب النحو التي تفصل مواضع الإعراب والأحكام والقواعد العملية.

ومن خلال ما سبق تمكنت من التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات لهذه الدراسة وهي كما يلي :

اولاً: النتائج

1. كشفت المعاجم القديمة قصورًا في توضيح موقع المصطلح النحوي وظيفيًا داخل الجملة.
2. ركزت المعاجم على أصل الجذر والمعنى العام دون التعريف التفصيلي للنحو.
3. غابت في معظم المعاجم الأمثلة التطبيقية التي تشرح عمل المصطلح نحويًا.
4. بعض المصطلحات كـ "الحال" أو "النعت" عرضت تعريفًا لغويًا عامًا لا يتوافق مع المفهوم النحوي الدقيق.
5. برزت الحاجة في التحليل إلى الرجوع بشكل دائم لكتب النحو لاستكمال صورة المصطلح.
6. اعتماد الطالب على المعجم وحده قد يؤدي إلى التباس بين دلالة الكلمة ووظيفتها.
7. كشفت الدراسة أن المعاجم حافظت على الجذور والأصول اللغوية بدقة عالية.
8. رغم الجهد الكبير للمعاجم، لم تكن كافية وحدها لتدريس النحو بشكل علمي تطبيقي.

ثانياً : التوصيات

1. العمل على تطوير معاجم نحوية متخصصة تجمع بين المعنى اللغوي والوظيفة الإعرابية.
2. تضمين الأمثلة القرآنية والشعرية داخل مداخل المعجم لتقريب المصطلحات للدارس.
3. الإفادة من التقنية الرقمية لإنشاء قواعد بيانات تربط المصطلحات بتطورها النحوي عبر العصور.
4. دعوة طلاب اللغة العربية إلى دراسة المعاجم جنبًا إلى جنب مع كتب النحو الأصيلة.
5. تشجيع الباحث الأكاديمي على مراجعة المصطلحات النحوية وإعادة صياغتها بما يلائم اللغة المعاصرة مع الحفاظ على الأصالة.

المصادروالمراجع

1. ابن جني، الخصائص، دار الهلال، القاهرة، 1999.
2. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2003.
3. ابن يعيش، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001.
4. أحمد درويش، تحليل الخطاب المعجمي، دار غريب، القاهرة، 2002.
5. الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999.
6. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980.
7. الجوهري، الصحاح في اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، 1990.
8. حامد زكي، دراسات في المصطلح النحوي، دار غريب، القاهرة، 2013.
9. حسن شحاتة، تعليم اللغة العربية وتطوير مناهجها، دار الأندلس، القاهرة، 2011.
10. الخليل بن أحمد، العين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دون تاريخ.
11. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998.
12. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1988.
13. صلاح الدين الشامي، الدرس النحوي العربي، دار الفاروق، القاهرة، 2018.
14. عبد الباسط عبد المعطي، التأصيل المعرفي للنحو، دار الهدى، القاهرة، 2012.
15. عبد الرحمن أيوب، النظريات الحديثة في الصناعة المعجمية، دار الطليعة، بيروت، 2008.
16. عبد العزيز مطر، اللغة والنحو، مكتبة الشباب، القاهرة، 1994.
17. عبد الفتاح حمودة، مدخل إلى النحو العربي، مكتبة لبنان، بيروت، 2015.
18. عبد اللطيف الخطيب، قضايا المصطلح اللغوي، مكتبة الرشد، الرياض، 2009.
19. عز الدين التنوخي، بناء المعجم العربي، دار المنارة، بيروت، 1997.
20. علي أبو المكارم، المصطلح النحوي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر، دمشق، 2014.
21. علي عبد الله الزبيدي، أثر البنية الصرفية في ترتيب المعاجم العربية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2016.
22. فاطمة الزهراء عطية، التحديد الاصطلاحي للمصطلح النحوي، مجلة المجمع، القاهرة، 2010.
23. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، 2005.
24. ماهر حسن، الأسس النظرية للنحو العربي، دار الطليعة، بيروت، 2020.
25. المبرد، المقتضب، عالم الكتب، بيروت، 1994.
26. مروان فارس، اللسانيات والنحو العربي، دار الفكر العربي، بيروت، 2017.

27. يوسف حسن، المصطلح النحوي في المعجم العربي، مجلة اللسانيات، الجزائر، 2016.

28. يوسف عطية، الوظيفة المصطلحية في العلوم العربية، المركز الأكاديمي، القاهرة، 2019.

المصادر والمراجع العربية باللغة الانكليزية.

1.Ibn Jinni, Al-Khasa'is, Dar Al-Hilal, Cairo, 1999.

2.Ibn Manzur, Lisan Al-Arab, Dar Sader, Beirut, 2003.

3. Ibn Ya'ish, Sharh Al-Mufassal, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 2001

4. Ahmad Darwish, Analyzing Lexical Discourse, Dar Gharib, Cairo, 2002.

5. Al-Ashmuni, Sharh Alfiyyat Ibn Malik, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1999.

6. Tamam Hassan, The Arabic Language: Its Meaning and Structure, Al-Khanji Library, Cairo, 1980.

7. Al-Jawhari, Al-Sihah in Language, Dar Al-Ilm Lil Malayin, Beirut, 1990.

8. Hamid Zaki, Studies in Grammatical Terminology, Dar Gharib, Cairo, 2013.

9. Hassan Shahat, Teaching Arabic and Developing Its Curricula, Dar Al-Andalus, Cairo, 2011.

10. Al-Khalil Ibn Ahmad, Al-Ain, Dar and Library Al-Hilal, Beirut, undated.

11. Ramadan Abdul Tawab, Chapters in the Jurisprudence of Arabic, Al-Khanji Library, Cairo, 1998.

12. Sibawayh, Al-Kitab, edited by Abdul Salam Haroun, General Organization for Book, Cairo, 1988.

13. Salah Al-Din Al-Shami, The Arabic Grammatical Lesson, Dar Al-Faruq, Cairo, 2018.

14. Abdul Basit Abdul Ma'ti, The Epistemological Foundation of Grammar, Dar Al-Huda, Cairo, 2012.

15. Abdul Rahman Ayyoub, Modern Theories in Lexical Industry, Dar Al-Tali'a, Beirut, 2008.

16. Abdul Aziz Matar, Language and Grammar, Youth Library, Cairo, 1994.

17. Abdul Fattah Hamouda, Introduction to Arabic Grammar, Lebanon Library, Beirut, 2015.

18. Abdul Latif Al-Khatib, Issues in Linguistic Terminology, Al-Rushd Library, Riyadh, 2009.

19. Izz Al-Din Al-Tanukhi, Building the Arabic Dictionary, Dar Al-Manara, Beirut, 1997.

20. Ali Abu Al-Makarim, Grammatical Terminology Between Theory and Practice, Dar Al-Fikr, Damascus, 2014.

21. Ali Abdullah Al-Zubaidi, The Impact of Morphological Structure on the Arrangement of Arabic Dictionaries, Master's Thesis, University of Baghdad, 2016.

22. Fatima Al-Zahra Atiyah, The Terminological Definition of Grammatical Terms, Journal of the Academy, Cairo, 2010.

23. Al-Firuzabadi, The Comprehensive Dictionary, Dar Al-Fikr, Beirut, 2005.

24. Maher Hassan, The Theoretical Foundations of Arabic Grammar, Dar Al-Tali'a, Beirut, 2020.

25. Al-Mubarrad, Al-Muqtabas, World of Books, Beirut, 1994.

26. Marwan Faris, Linguistics and Arabic Grammar, Arab Thought House, Beirut, 2017.

27. Yusuf Hassan, The Grammatical Terminology in the Arabic Dictionary, Linguistics Journal, Algeria, 2016.

28. Yusuf Atiyah, The Terminological Function in Arabic Sciences, Academic Center, Cairo, 2019.

Grammatical Terminology in Classical Arabic Dictionaries: An Analytical Study of Definition Accuracy and Conceptual Consistency

Lect. Zahraa shehab Ahmed

College of Education

Misan University

zahraaallamy1986@gmail.com

Keywords:. terminology, grammatical terms, dictionary,

Summary:

Grammatical terminology represents a fundamental pillar in shaping the scientific framework of Arabic grammar. These terms have contributed to regulating grammatical concepts and unifying their meanings since the early centuries of the development of this discipline in the Hijri era. Classical Arabic dictionaries have played a pivotal role in preserving and recording these terms, becoming a primary source that documents the grammatical heritage with its various layers of definitions, explanations, and clarifications.

Despite this significant importance, a closer look at these dictionaries reveals a noticeable variation in the accuracy of defining grammatical terms and the extent to which these definitions conform to the established scientific concept as presented by grammarians and in books of rhetoric and exegesis. Some definitions tend to adopt purely linguistic explanations, detached from specialized grammatical precision, while others expand towards interpretative elaboration without a clear technical specification.

From this perspective, the importance of the present research emerges, as it aims to analyze a selection of grammatical terms used in a number of prominent classical dictionaries, such as Al-Ain, Al-Sihah, and Al-Qamus Al-Muhit, by examining the extent to which these dictionaries maintain definitional accuracy and their degree of consistency with the grammatical concept used in grammarians' works. The research

also seeks to highlight the challenges faced by researchers or students when consulting these dictionaries in order to correctly understand grammatical terminology.

This study relies on the descriptive-analytical method, by examining the term as it appears in the dictionary, and comparing it with its treatment in fundamental grammar references such as Al-Kitab by Sibawayh, Al-Muqtadab by Al-Mubarrad, Al-Khasa'is by Ibn Jinni, and Sharh Al-Mufassal by Ibn Yaish. The study will be presented through a discussion of the theoretical framework, a textual analysis of the terms, applied models, and finally a conclusion with results and recommendations.